

مصادر النحو العربيّ (دراسة وصفية تحليلية)

بروفيسور / محمد الطيب البشير بابكر^(١)

Abstract

The study has talked Arabic Grammar sources, which Grammarians depended up on for their grammatical rules. So, the study aimed at clarifying, identifying and restricting the practical arrangement of these sources without Noble Prophetical Hadith for evidence. The study followed the descriptive method, the most important results represented by that holly Quran is the first source theoretically and the second practically, Grammarians exposed perusals on Arab discourse they predict it when it differs, when it is impossible, they never hesitate to make it incorrect and thought it is odd. The study has recommended that the necessity of ELfarra (Yahya Ibn Zyad) for inspecting the right opinion , which says that he the first who quoted with Noble prophetical Hadith.

المستخلص

تناولت هذه الدراسة مصادر النحو العربيّ التي استند عليها النحاة في تقعيد قواعدهم النحويّة. وقد هدفت الدراسة إلى بيان وحصر تلك المصادر، وإلى التعرف على الترتيب العملي لها، وكشف ملابسات عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف. وأتتبت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى جملة من النتائج من أهمها: يُعد القرآن الكريم المصدر الأوّل على الصعيد النظري والمصدر الثاني على الصعيد العملي، عرض النحاة القراءات على كلام العرب فما خالفه منها أولوه فإن تعذّر عليهم التأويل لم يترددوا في تخطّتها أو وصفها بالشذوذ. كما أوصت الدراسة بضرورة البحث في مصنفات الفراء (يحيى بن زياد) للتحري والتثبت من صحة الرأي القائل بأنّ الفراء هو أوّل من استشهد بالحديث النبوي الشريف.

(١) أستاذ مساعد بجامعة الخرطوم - كلية التربية - قسم اللغة العربية.

مصادر النحو العربي

توطئة:

جزيرة العرب بأرضها الوعرة وسمائها الشحيحة وجبالها العالية وهضابها المرتفعة ورمالها الملتوية وصحاريها القاحلة وشمسها المحرقة ورياحها العاصفة وإبلها الأليفة وخيولها السريعة وسيوفها القاطعة وحروبها الطاحنة شكلت إنسانها العربي، بصفاته وطباعه، والتي في مقدمتها السخاء والنجدة والعفة والإقدام والشجاعة والبأس والأنفة وحماية الجار والخوف من العار والحنين إلى الأوطان ومنازلة الأقران والحلم والخطابة والفصاحة والبيان.

أما خصائصهم في البيان فقد كانوا أحق به، أذهانٌ حديدية، وحفظٌ لكل مسموع واعتبار بكل محسوس، طباعٌ صافيةٌ وسلائقٌ فصيحة وألسنة زلقة إلى عارضة رشيدة، وبداهة شديدة، واستحواذ على جيد الكلام، فكلامهم السبك الحسن والديباجة الكريمة والرونق العجيب والماء الجم والطابع الفصيح، ولهم أصنافُ البلاغة قصيداً ورجزاً وخطباً، منثوراً وسجعاً، وما يزدوج وما لا يزدوج، مع إصابة الغرض وتطبيق المفصل بديهةً وارتجالاً، من غير معاناة ولا إجمالة فكر

ولا استعانة، فكأنهم ينطقون من وحي وإلهام^(١).

حقاً إنَّ العرب كانوا أهل فصاحة وبيان، بلغوا فيهما من الشأو البعيد ما بلغوا؛ ولعل مما ساعدهم على ذلك طبيعة لغتهم وصفاء قريحتهم وسرعة بديهتهم وطبيعة بيئتهم، فكانوا أكثر قدرة على التعبير، فملكوا زمام البيان، فغداً وسماً توسموه وموروثاً ورثوه وورثوه جيلاً بعد جيل. ولما استحسنت العرب الفصاحة والبيان أخذت في إرسال أبنائها إلى البادية، رغم قسوة الحياة فيها وجلافة أهلها وكثرة الجفاف والجوع فيها. وفي ذلك يروى أنه قيل لأعرابي من أهل البادية - وكان قد خرج منها - أترجع إلى البادية؟ فقال: أما ما دام السعدان مستلقياً فلا. يريد أنه لا يرجع إلى البادية أبداً، كما أن السعدان لا يزول عن الاستلقاء أبداً^(٢).

وفي ذلك دليل على قسوتها، وإنه مع ما فيها من قسوة وشدة لم يتوقف العرب ولم يتباطأوا ولم يترددوا في أمر إرسال أبنائهم إلى البادية. وقد أرسل النبي

(١) انظر الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سلام مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ، ص٢٨٦.

(٢) انظر الكامل في اللغة والأدب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ، ١٩٩٧م، ج١، ص١١.

الحال من الفصاحة والبيان إلى أن تسرب اللحن إليهم. عندما جاء الإسلام وفتحت الفتوحات ومصرت الأمصار ودخل الناس عربهم وعجمهم في دين الله أفواجاً تسرب اللحن إلى اللسان العربي فخشى على كتاب الله تعالى.

فعزم النحاة على وضع قانون تضبط به العربية؛ صيانة لكتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم؛ لذلك أخذوا في البحث عن مصادر بينوا عليها قواعدهم، وسرعان ما وجدوا ضالتهم في القرآن الكريم وقراءاته وأشعار العرب وأراجيزهم وكلامهم وأمثالهم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، فجعلوا من ذلك كله أساساً ومصدراً قعدوا عليه قواعدهم، وسأعرض كل تلك المصادر بالتفصيل في هذه الورقة إن شاء الله تعالى، وسأبدأ بأهم تلك المصادر وأولها وهو القرآن الكريم وقراءاته.

المصدر الأول

القرآن الكريم وقراءاته

أولاً: القرآن الكريم:

لاشك أنه المصدر الأول والأساسي في عملية تقعيد القواعد النحوية، وقبل الولوج إلى ذلك فلنبدأ بتعريفه في اللغة والاصطلاح.

محمد صلى الله عليه وسلم إلى بادية بني سعد^(١). وهناك رضع اللغة مع لبان الأمومة الأولى.

واستمرت العرب ترسل أبناءها إلى البادية في عصرين تالين للعصر الجاهلي، فهذا هو الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان يقول: "أضر بالوليد حبنا له فلم نوجهه إلى البادية"^(٢)؛ لذلك كان كثير اللحن.

إذن البادية هي منبع الفصاحة، وموطن لسلامة اللسان وصفاء الذهن وجودة القريحة؛ لذلك كانت وجهة تيممها الناس في الجاهلية والإسلام، فنشأ ناشئهم وهو يتطلع إلى بلوغ الغاية في الفصاحة والبيان اللذين بهما توجز الألفاظ وتشبع المعاني؛ لذلك كثيراً ما نجد في كتب التراث بسط الكلام عن فصاحة العرب وقوة حجتهم وشهرتهم في البيان، ولباقتهم فيما ينطق به اللسان.

وبعد، فأى شيء أشهر منقبة؟ وأرفع درجة؟ وأكمل فضلاً من فصاحة اللسان وجمال البيان؟! وظل العرب على هذا

(١) انظر سيرة ابن إسحق (كتاب السيرة والمغازي)، ابن إسحق (محمد بن يسار الملقب بالولاء المدني)، تحقيق زهير زكار، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٨هـ، ص ٥١.

(٢) البيان والتبيين، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى الليثي)، دار ومكتبة هلال، بيروت، ط ١٤٢٣هـ، ج ٢، ص ١٤٢.

القرآن لغةً: هو الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته، وسُمِّي القرآن قرآناً؛ لأنه جمع القصص والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور بعضها إلى بعض، وهو مصدر كالغفران والكفران، وقد تطلق لفظة (قرآن) على الصلاة؛ لأنَّ فيها قراءة وذلك من باب تسمية الشيء ببعضه، وقد تطلق لفظة قرآن على القراءة نفسها فيقال: قرأ يقرأ قراءة وقرآناً^(١).

والقرآن اصطلاحاً: هو كلام الله تعالى المعجز الموحى به إلى محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة الوحي الأمين جبريل عليه السلام؛ لينذر به الخلق أجمعين، ويدعوهم إلى توحيد رب العالمين، والمكتوب بين دفتي المصحف، والمبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس، والمنقول إلينا بالتواتر، والمتعبد بتلاوته، والمحفوظ إلى آخر الدهر، والمشتمل على خيرى الدنيا والآخرة^(٢). وسُمِّي قرآناً لكونه متلوّاً بالألسن، وسُمِّي كتاباً لكونه مدوناً بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية الشيء بالمعنى الواقع عليه،

(١) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (محب الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ط ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م، ج ٤، ص ٣٠.
(٢) انظر مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني (محمد عبد العظيم)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، بلاط ن، ط ٣، بلاط ط، ج ١، ص ٤٣١.

وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد؛ أي يجب حفظه في الصدور والسُّطور جميعاً^(٣).

فالقرآن الكريم هو كتاب الله المعجز في أحكامه ومعانيه وألفاظه وأساليبه، وهو دستور الله القويم، وهو المعين الذي لا ينضب من كثرة الناهلين منه والبحر المحيط الزاخر الذي لا ينفد مع كثرة الواردين عليه، عطاؤه متجدد، عجائبه لا تنقضي، لا تشبع منه العلماء، ولا يبلى على كثرة الرد.

نزل القرآن الكريم للبشرية جمعاء بلسان العرب وغلبها فصاحةً وبياناً، وقد وُصف القرآن في القرآن بالفصاحة والبيان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلِمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]. وكذلك قوله في آية أخرى مؤكداً على

صفة الإبانة: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ • نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ • عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ • بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]. وقد وصف القرآن نفسه

في غير ما موضع بالبيان، هذا البيان (٣) انظر جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، السندي (أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، بلاط، بلاط ط، ص ٨.

بالمقابل هنالك جزءاً آخر من القرآن غير يسير قد نزل بلهجة غيرها من القبائل. والسرف في نزول معظم القرآن على لسان قريش هو أن القبيلة القرشية قد قطعت شوطاً كبيراً في انتقاء أفصح اللهجات، وتلقته بقية القبائل بالقبول، فكانت اللهجة القرشية أفصح لهجات القبائل العربية قبل نزول القرآن؛ وذلك أن القبيلة القرشية كانت تتمتع بالقدرة على التعبير عمّا في نفسها بسبب انتقائها للأفصح من كلام العرب، لذلك لم يكن عجباً أن ينزل القرآن في شطر كبير من نصوصه بهذه اللهجة، ولم يكن الأسلوب القرآني في حاجة إلى إعادة بناء هرم من فصيح اللهجات مخالفاً لما تعودته الناس وألفوه، فقد كَفَتْ لهجة قريش الأسلوب القرآني في هذا الأمر، فاكتفى الأسلوب القرآني بتكملة المشوار الذي بدأته القبيلة القرشية بدلاً من التأسيس من الصفر، فلما صح معيار الانتقاء القرشي للأفصح من كلام العرب أكمل الأسلوب القرآني ما بدأه القرشيون، بحيث أضاف لهجات لم تدرج ضمن اللهجات الفصحى التي اختارتها قريش.

ويمكن القول لئن قدرت قريش على أن تقطع شوطاً في التنقيب عن أفصح

عند علماء اللغة هو الفصاحة، وهذا يعني أن القرآن قد انتقى أفصح وأبين اللهجات العربية فنزل بها. وفي تعدد أحرفه دليل على ما ذهبنا إليه. وتوافر معيار الفصاحة في لهجة من اللهجات هو أساس في اشتغال لغة القرآن عليها، ولهذا فقد كانت ميزة الفصاحة والبلاغة والبيان - دوماً وأبداً - من أهم مزايا الأسلوب القرآني؛ إذ لم يرد فيه لهجة يمكن وصفها بعدم الفصاحة البتة. وإذا كان الأمر كذلك فلنلق نظرة في القبائل التي تألف من لهجاتها لغة القرآن.

القبائل التي نزل بلهجاتها القرآن الكريم تتمثل في كل من قريش وهذيل وتميم والأزد وربيعه وهوازن وسعد بني بكر وثقيف وخزاعة وأسد وضبة وكنانة وخزيمة وقيس^(١). هذه القبائل المذكورة هي أفصح القبائل العربية على الإطلاق، وقد قيل نزل القرآن الكريم على لغة قريش، وهذا لا يتعارض وقولنا إنه نزل على لسان تلك اللهجات السابقة؛ وذلك لأن المراد بذلك الغلبة؛ أي أن جلّ النصوص نزلت بلهجة قريش ولكن

(١) انظر البرهان في علوم القرآن، الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، بلا م ن، ط ١، ١٣٧٦هـ. ١٩٥٧م، ج ١، ص ٢١٧.

فأكثر البصريون من الاستشهاد بآياته إلا أن الاحتجاج بالقرآن الكريم عند أوائل البصريين يُعد استدلالاً للقاعدة النحوية التي وضعوها على الشائع الأعم من كلام العرب، ثم تطورت الحياة العقلية فيما بعد وشاع الجدل والمنطق فصارت القاعدة النحوية عند متأخري نحاة البصرة تصحح وترجح وتضعف القراءات القرآنية نفسها، ولعل ذلك يفسر القول الشائع بين الباحثين أن البصريين لم يحتجوا بالقرآن الكريم، وربما خالج قولهم بعض الصواب في أن البصريين لم يقبلوا الاستشهاد بكل قراءات القرآن الكريم، وكتاب سيبويه مليء بآيات الذكر الحكيم التي كانت دليلاً وبرهاناً وشاهداً ونموذجاً لصحة ما وضع البصريون من قواعد.

ثانياً: القراءات القرآنية:

إنَّ القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف كلهنَّ شافٍ كافٍ؛ وذلك لتعدد أسنة العرب بلهجاتٍ متباينة أفصحها القرشية، هذه القراءات متواترة السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فاعتنى المسلمون في الأمصار المختلفة بهذا الفن، وعُرف كل مصرٍ بقارئٍ تؤخذ منه القراءة.

اللهجات وأبينها من لهجات القبائل العربية فإنها في جميع أحوالها لم تبلغ الحدَّ النهائي في اختيار سائر الفصحى من اللهجات، فما كان الأسلوب القرآني ليكتفي بما أقرته قريش، وبالمقابل لا يتجاوز - في الوقت نفسه - القدر الفصيح الذي اعتمده قريش، بل بدلاً من ذلك أكمل ما بدأته قريش في عملية الانتقاء، لذلك غلب أسلوب القرآن كل لهجات القبائل العربية فصاحةً وبلاغةً بما فيها اللهجة القرشيَّة.

ومما سبق ذكره تبين لنا أن القرآن قد وصف نفسه بالبيان، وقد نزل بلسان أفصح اللهجات، وتغلب أسلوبه على اللسان القرشي نفسه؛ لأنه بدأ من حيث انتهى بالقرشيين الانتقاء. فبرزت فصاحته سائر اللهجات، لذلك كله اتخذ منه النحاة مصدراً أساسياً لتقعيد قواعدهم النحوية على الصعيد النظري. وليس صحيحاً ما يُشاع عن مدرسة البصرة - بكونها الواضع الأول لقواعد النحو - من أمر عدم احتجاجها بالقرآن الكريم، بل يعد القرآن الكريم عند نحاة البصرة أقوى مصادر التقعيد؛ لأنه كتاب الله الذي تعهد بحفظه وشهد له القرشيون أنفسهم بالفصاحة والبلاغة والبيان على نحو ما ذكرتُ آنفاً،

فكانت القراءات أرضاً خصبةً جال فيها النحاة سلفاً وخلفاً سابقون ولاحقون، يأخذونها حيناً ويردون بعضها حيناً آخر، وقد أسهموا بجهدٍ مقدر في توجيه القراءات والتعليل لها سواءً في القراءات السبعة أو الشاذة.

وهذا هو سيبويه يكثر من الاستشهاد ببعض القراءات التي قرئت بها شواهد من القرآن الكريم، وأكثر معوله في ذلك على العربية ومبلغ القراءة التي يعرض لها من الموافقة للكثير الشائع من الأساليب واللغات، وعلى تحليل النص وإبراز معناه وإيضاح ما يكون بينه وبين أشباهه من فروق^(٢).

ويقول سيبويه في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: (إنَّ عمراً لمنطلق) وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنَّ كَلَامًا لَّيُؤَيِّنُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١]، يخففون وينصبون"^(٣)، ثم يعلل لذلك، وهكذا يفعل.

وذهب شوقي ضيف إلى أن الكسائي هو أول من بدأ تخطئة القراءات واستدل بأن

(٢) انظر المحتسب، ابن جني، ج ١، ص ٩.

(٣) الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج ٢، ص ١٤٠.

وكانت هذه القراءات القرآنية واحدة من المصادر التي قعدَ عليها النحاة الكثير من القواعد النحوية، علماً بأنَّ هناك قراءات مشهورة متواترة وقراءات شاذة وقراءات الأحاد.

تباين منهج النحاة في مسألة الاحتجاج بهذه القراءات، فمنهم من أجمع على أن كلَّ القراءات سواء ما تواتر منها أو شذَّ يُحتجُّ بها في العربية، ومنهم من احتجَّ بما كان مشهوراً متواتراً، ومنهم من احتجَّ بما وافق منها قياسهم^(١).

وكانت القراءات القرآنية محل اهتمام المقعدين الأوائل أمثال أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد، بل إنَّ اهتمامهم بهذه القراءات هو الذي وجههم إلى تقعيد النحو، وأخذوا منذ ذلك الحين في الملاءمة بين القراءة والعربية؛ أي بين ما رويوا وسمعوا من القراءة وبين ما رويوا وسمعوا من العرب، وكانت هذه الملاءمة أحياناً بالتأويل وقليلاً بتخطئة القراءة،

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بلا من، ط ١٩٢٠هـ - ١٩٩٩م، ج ١، ص ٨. وانظر الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي (جلال الدين)، قرأه وعلق عليه محمد سليمان ياقوت، دار المعارف الجامعية، بلا من، ط ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ص ٢٤.

بما تواتر منها ولم يخالف أقيستهم، كما احتجوا بما شذَّ منها ووافق أقيستهم أو لم يوافقها ولكن وجدوا لها تأويلاً وتعليلاً وردوا ما دون ذلك.

وإذا تتبعنا كل ما ورد في المصادر النحوية الأولى من قراءات وما دار حولها من قواعد يتبين لنا أنَّ القراءات القرآنية كانت مصدراً أساسياً في عملية التقعيد النحوي، ومن القواعد النحوية العامة التي أسهمت القراءات في تقعيدها ما يلي:

قاعدة نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء حملاً له على التمني، فقد أخذت هذه القاعدة من قراءة حفص في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَآمَانُ إِنِّي لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ • أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَاطَّلِعْ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، بنصب الفعل المضارع (اطع)^(٤).

كذلك من القواعد التي قعدت من القراءات قاعدة جواز الرفع والنصب والجزم

الفراء ذكر كثيراً - في كتابه معاني القرآن - أنَّ الكسائي لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك^(١). ومما كان يرُدُّه الكسائي ما أورده الفراء في كتابه (معاني القرآن) أنَّ الكسائي كان يرد قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]^(٢). وذهب شوقي ضيف إلى أنَّ الفراء نفسه كان يخطئ أستاذه الكسائي حيناً ويخطئ بعض القراءات حيناً آخر، ويؤكد شوقي ضيف على أنَّ كلا من الكسائي والفراء قد فتحا الباب للبصريين التاليين لهما لتخطئة بعض القراءات، أمثال المازني والمبرد والزجاج، بينما أغلق الكوفيون الذين جاؤوا بعدهما هذا الباب، بل مضوا إلى التوسع في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش^(٣).

ومن تحليل شوقي ضيف السابق حول قبول ورد النحاة للقراءات يتبين لنا أنَّ النحاة بصريهم وكوفيهم قد احتجوا ببعض القراءات وردوا بعضها، احتجوا

(٤) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بلا م ن، بلا ط، بلا ت ط، ج ١، ص ١٢١. وانظر الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه (الحسين بن أحمد أبو عبد الله)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ، ص ٣١٥.

(١) انظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٩، بلا ت ط، ص ١٥٧.
(٢) انظر معاني القرآن، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي)، تحقيق أحمد يوسف التجاني ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشبلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط ١، بلا ت ط، ج ٢، ص ١٠٠.
(٣) انظر المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ١٥٧.

وهي: اللفظ والمعنى والقافية والوزن^(٣).
 وحد الشعر عند ابن خالويه: "هو الكلام
 البليغ المبني على الاستعارة والأوصاف،
 المفصل بأجزاء متفقة في الوزن والروي
 مستقل كل جزء منها في غرضه ومقصده
 عمّا قبله وبعده، الجاري على أساليب
 العرب المخصوصة به"^(٤).

كان الشعرُ مصدرًا أساسياً من مصادر
 النحاة عند التقعيد، ومن أكثر المصادر
 التي اعتمدوا عليها؛ ولعل السر في
 ذلك يرجع إلى كثرة أشعار العرب وإلى
 استخدام الشاعر اللغة العالية في شعره
 متحاشياً عيوب لهجة قبيلته كالشكشة
 والكسكسة والعنينة وغيرها؛ ذلك أن
 الشاعر يحمل أشعاره محمل الجد
 فهو لسان قبيلته، علاوة على ذلك فإن
 الاستشهاد بما اعتاده الشاعر وبما اعتاد
 عليه العامة - وهو بين أيديهم - أقوى في
 الإقناع والتصديق بصحة القاعدة من
 الاستشهاد بما هو بعيد عن العامة،
 أضف إلى ذلك أن الشعر أوثق من النثر؛

في الفعل المضارع الواقع بعد الشرط
 وجوابه، فقد أخذت هذه القاعدة من
 القراءة الواردة في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا
 فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا
 مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ
 فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ
 عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فقد
 قرأ عاصم وابن عامر برفع (يغفر) وقرأ
 باقي السبعة بالجزم وقرأ ابن عباس
 بالنصب^(١).

والقواعد التي قعدت من القراءات القرآنية
 كثيرة جداً، ولكنني أتيتُ بهاتين القاعدتين
 النحويتين لأثبت أن القراءات القرآنية
 كانت إحدى المصادر المهمة التي قعدت
 عليها النحاة قواعدهم النحوية.

المصدر الثاني

الشعر العربي

قيل في حده هو قولٌ موزونٌ مقفى^(٢).
 وقال ابن رشيق القيرواني في حده:
 "الشعر يقوم بعد النية من أربعة أشياء

(٣) العمدة في محاسن الشعر وأدابه، ابن رشيق القيرواني
 الأزدي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار
 الجيل، بلا م ن، ط ٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ج ١،
 ص ١١٩.

(٤) مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى (ديوان المبتدأ والخبر
 في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن
 الأكبر)، ابن خلدون (عبد الرحمن)، دار الفكر، لبنان.
 بيروت، ط ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص ٦٢٥.

(١) انظر المقتضب، المبرد (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر
 الثمالي الأسدي أبو العباس)، تحقيق محمد عبد
 الخالق عطيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا ط، بلا ت
 ط، ج ٢، ص ٢٢. وانظر الحجة في القراءات السبع،
 ابن خالويه، ص ١٠٤.

(٢) انظر نقد الشعر، قدامة بن جعفر (ابن قدامة بن زياد
 البغدادي أبو الفرج)، مطبعت الجوانب، القسطنطينية
 ط ١، ١٣٠٢هـ، ص ٣.

مثل بشار بن برد وأبي نواس. وإن آخر شاعر أستشهد بشعره هو إبراهيم بن علي بن مسلمة بن هرمة الكناني المتوفى سنة (١٧٦هـ). وأول شاعر لم يستشهد بشعره هو بشار بن برد المتوفى سنة (١٦٧هـ)، هذا رغم استشهد سيبيويه بشعره، وعلل السيوطي استشهد سيبيويه بشعر بشار بقوله: "وقد احتج سيبيويه في كتابه ببعض شعره تقريباً إليه؛ لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره"^(٣)، وتعليل السيوطي - مع علو قدره - بجانب للصواب؛ وذلك أن الكتاب لم يعرف إلا بعد موت سيبيويه على يد الأخفش الأوسط؛ ولذلك فإن علم بشار بعدم استشهد سيبيويه بشعره في الكتاب أمر مستبعد، إلا أن فصاحة بشار وقوة شعره هي التي حدثت بسيبيويه للاستشهد بشعر بشار، واستشهد سيبيويه بشعره لا يعني أن جمهور النحاة قد قبلوا ذلك.

إذن معرفة الشاعر أمرٌ ضروري في مسألة الاحتجاج أو الاستشهد بشعره؛ لذلك ذهب ابن الأنباري في إنصافه إلى عدم جواز الاحتجاج بشعر لا يعرف

(٣) انظر الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص ٤٤.

لأنه مقيد بالوزن والقافية، فهو أوثق من غيره في سلامة وصوله إلى النحاة، وهذا لا يعني أنه سلم من الوضع واللحن والتعديل، إلا أنه أقل نصيباً في ذلك إذا ما قورن بالكلام النثري. ولتلك الأسباب ولغيرها كان الشعر مصدراً مهماً من مصادر التعيد النحوي.

وكان عمر بن الخطاب يقول: "كان الشعر علم قوم ولم يكن لهم علم أصح منه"^(١)، وقال أبو عمر بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير"^(٢). وقد اجتمعت كلمة النحاة على الاحتجاج بأشعار الجاهليين، وتلاقحت أراؤهم وتضافرت على الاستشهد بأشعار المخزرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. وأكثرهم صحح الاستدلال بشعر الإسلاميين المتقدمين كالفرزدق وجرير، رغم أن منهم من لحن الفرزدق وخطأ الكميت وذا الرمة كأبي عمرو بن العلاء والحضرمي، ولم يقبل أكثرهم الاستشهد بشعر المولدين

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.، البغدادي، ج ٤، ص ٤٢٤.

(٢) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي (محمد)، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، مطبعة المدني، بلا ت. ط. ج ١، ص ٢٥.

والإمام الشافعي وغيرهم. وجديرٌ بالذكر أن كثيراً من الشواهد الشعرية قد رويت بروايات متعددة، وبتعدد الروايات تتعدّد القاعدة أو يتولد التأويل، وتعدّد الروايات يُعزّا إلى احتمال كون الشاعر أشدّ بيته مرةً بروايةٍ ومرةً بأخرى.

وكان الكوفيون أجمع للشعر من البصريين؛ وذلك لأمرين: أمّا أولهما فإنّ الكوفة قد انشغلت عن التّعديد بالقراءات القرآنية وجمع الأخبار والنوادر والأشعار؛ لذلك هي أكثر جمعاً للشعر من البصريين. وأمّا الأمر الثاني فهو ما روي من أمر النعمان بن المنذر أنّه أمر بنسخ أشعار العرب، فنُسخت له في الطنوج ثم دفنها في قصره الأبيض إلى أن جاء المختار بن عبيد الثقفي فقبل له إنَّ تحت قصرك كنزاً فاحتفره فأخرج تلك الأشعار، فاستعان بها الكوفيون^(٣).

لذلك كانوا أعلم بالشعر من أهل البصرة، مع أنّي لا أعول على الأمر الثاني؛ لأنّه لا يكون دليلاً على علم الكوفيين بالشعر كما هو دليلٌ عليهم، إذ أنّ هذه الرواية إذا صحتُ ثبت اعتماد الكوفيين على ما

(٣) انظر في تاريخ الأدب الجاهلي، على الجندي، مكتبة دار التراث، بلا م، ن، طبعة دار التراث، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م، ص ١٤١.

قائله^(١). ويقول السيوطي معلقاً على قول ابن الأنباري: "وكأنّ علة ذلك خوف أن يكون المولد أو من لا يوثق لفصاحته ومن هذا يعلم أن يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم"^(٢)، لذلك وُجّه طعن في استشهاد سيبويه بأشعار لم يُعرف قائلوها، إلا أنني أخالفهم الرأي وأقول يجب إحسان الظن في رجلٍ قد أُلّف هذا الكتاب، وقد صدق فيمن روى عنهم بشهادة يونس بن حبيب ويجب أن نأخذ بما ثبت لدينا من أمر صدقه ورسوخ قدمه بدلاً من الأخذ بما لم يثبت عنه، وفيما أحسب أن سيبويه كان يعلم أسماء قائلها إلا أنّه انشغل عن ذكر أسمائهم بما حملته أشعارهم من أوجه استشهاد. هذا، والشعر العربي كان من أكثر المصادر التي احتجّ بها النحاة واستشهدوا بها، وخير دليل على ما ذكرتُ هو أن الكتاب وحده قد احتوى على ألف وخمسين بيتاً من الشعر.

وقد استثنى بعضهم جواز الاستشهاد بكلام وأشعار أئمة اللغة ممّن ثبتت فصاحتهم مثل حبيب بن أوس الطائي

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين)، المكتبة العصرية، بلا م، ن، ط، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، ابن الأنباري، ج ٢، ص ٣٥٥.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص ٤٢.

قد ضبط بالوزن فهو أقرب إلى السلامة من النثر، إضافة إلى سهولة حفظه وأن الشعراء هم أعلى أفراد القبيلة فصاحةً، وكذلك منها أن الأشعار تنشد باللغة العالية؛ إذ يتخلص الشاعر من عادات لهجته عند إنشاد الشعر بخلاف النثر، أضف إلى ذلك أن الأشعار تعرض على القبيلة القرشية - في غالب الأحيان - مما يؤكد فصاحتها بخلاف النثر. لما ذكرت من أسباب أو غيرها كان النثر أقل درجةً في الاستشهاد من الشعر في عملية التقعيد.

أولاً: كلام العرب:

المراد به كلام العرب الفصحاء، إذ بنى النحاة كثيراً من قواعدهم على ما سمعوه من الأعراب إما بالذهاب إلى البادية، وإما ممن كانوا يترددون على المدن، وقد تحروا الفصاحة والصدق فيمن أخذوا عنهم، فلم يؤخذ من حضري ولا عن سكان البراري ممن جاءوا إلى الحضر، وقد جاء في الاقتراح: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم"^(١)، فلم يتخرج كبار النحويين من مسألة الاستشهاد على لغة التخاطب العامة معتمدين على المشافهة أو رواية الثقات، وكتاب سيبويه خير دليل على

(١) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص ٣٣.

دون من شعر في عهد النعمان، علماً بأن الكتابة لم تنضج عند العرب بعد، الأمر الذي يدخل احتمال حدوث تصحيف أو تحريف في تلك الأشعار، خصوصاً وأنها كتبت في ذلك العهد الأول، ولم يكن قد وضع النقط، سواء كان نقط الحروف أو نقط الإعراب، وكلاهما مهم في تحديد دقة الرواية. ومما لا شك فيه أن الكوفيين أكثر جمعاً وروايةً وحفظاً للشعر من البصريين، لذلك كلما قعد البصريون قاعدة نحوية ما أتى الكوفيون بأشعار تخرج عن قواعدهم.

ومهما يكن من أمر الشعر فإنه مثل عاملاً مهماً ومصدراً أساسياً استمد منه النحاة قواعدهم واستشهدوا به على صحتها. فكان لهم حجة دامغة وعليه قعد معظم القواعد النحوية إن لم تكن جميعها.

المصدر الثالث

النثر العربي

النثر العربي هو الذي يشمل أقوال العرب وأمثالهم، والنثر مصدر مهم من مصادر الاحتجاج النحوي. وقد اعتد النحويون بالنثر في عملية تقعيدهم. وعلى الرغم من استشهادهم به فإنه يظل قليلاً بجانب الشعر؛ وذلك لعدة أمور منها أن الشعر

تصيب المعنى قيلت في مناسبة خاصة ثم صارت تضرب في كل مناسبة مشابهة للمناسبة الأولى التي قيلت فيها.

والمثل لا ينتج إلا عن عقل راسخ، وهو لونٌ من ألوان الحكمة السائرة بين الناس، يقولها السيد والمسود، ويحفظها الإنسان بسهولة. إذن يمكن القول بأنها المعنى الكبير في اللفظ الوجيز، أو المعنى الشريف في اللفظ الكريم، مع خاصية الشيوع وكثرة الاستخدام، وفي ذلك يقول صاحب العقد الفريد عن الأمثال: "هي وشي الكلام وجوهر اللفظ، وحلي المعاني، والتي تخيرتها العرب، وقدمتها العجم، ونطق بها كل زمان وعلى كل لسان، فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شيء مسيرها ولا عمٌ عمومها، حتى قيل أسير من مثل" (١٠).

ولهذه الأمثال خصائص تميزت بها منها الإيجاز وإصابة المعنى وحسن التشبيه وحسن الكناية، وقد ضرب الله تعالى الأمثال في القرآن ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَا أَهَّاءَ الذِّسُّ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذَبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ

(١٠) العقد الفريد، ابن عبد ربه (أبو شهاب الدين أحمد بن محمد بن حبيب بن حدير بن سالم الأندلسي)، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٠٤هـ، ج ٣، ص ٣.

ذلك، إذ يعد كل ما ورد فيه من كلام العرب حجة قاطعة للنحويين من بعده؛ لذلك كثيراً ما نجد في الكتاب قول سيبويه حدثنا فلانٌ أنه سمع بعض العرب، وقوله: حدثنا من يوثق به^(١). ومن ذلك قوله: "حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب"^(٢). ومن كلام العرب الفصيح المستشهد به قولهم: "هل قريباً من أحد"^(٣) واستشهد به في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت^(٤). ومن كلامهم: "ما مررت بأحد إلا زيدا"^(٥). واستشهد به في باب (النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً)^(٦) ومن كلامهم: "هذا ابن عرس مقبل"^(٧) واستشهد به في باب (من المعرفة ما يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة)^(٨).

ثانياً: الأمثال:

جاء في لسان العرب المثل الشيء الذي يضرب لشيءٍ مثلاً فيجعل مثله^(٩). والمثل هو عبارة عن مقولة قصيرة موجزة

(١) انظر الكتاب، سيبويه، ج ١، ص ٢٥٥.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٩.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٠٣.

(٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٩.

(٦) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣١٩.

(٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٧.

(٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٣.

(٩) انظر لسان العرب، ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الأفرريقي)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ، ج ١١، ص ٦١١، مادة (مثل).

وجمهرة الأمثال للعسكري، والأمثال للهاشمي، ومجمع الأمثال للميداني النيسابوري، والأمثال في القرآن الكريم لابن قيم الجوزية، وكتاب زهرة الأكم في الأمثال والحكم لليوسي، وكتاب السحر الحلال في الحكم والأمثال للهاشمي وغيرها كثير.

وقد استشهد بها النحاة عند تقييدهم للقواعد النحوية حتى جعلوها مصدراً أساسياً من مصادر تقييدهم إلا أنها أقل درجة من المصادر السابقة - القرآن والشعر - أمّا كونها مصدراً؛ فلأنها حكمٌ قيلت قديماً وما كان قديماً كان بعيداً عن اللحن؛ وأمّا كونها أقل في الاعتماد عليها من سابقتها فذلك لعظمة القرآن وكثرة الأشعار.

وقد استشهد سيبويه وغيره من النحاة بالأمثال، ومن تلك الأمثال المستشهد بها قولهم: "تسمع بالمعيدي لا أن تراه" (٧) استشهد به سيبويه على تصغير كلمة (معيدي). وكذلك مما استشهد به سيبويه: "إطري فإنك ناعلة" (٨) وقد استشهد به المبرد في كتابه المقتضب فيما استخدم

(٧) الكتاب، سيبويه، ج ٤، ص ٤٤.

(٨) الأمثال، ابن سلام (أبو عبيد القاسم بن عبد الله الهروي البغدادي)، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، بلا م ن، ط ١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص ١١٥.

يَسْلُبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ
ضَعْفُ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ ﴿ [الحج: ٧٣]،
وقال تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَجُلَيْنِ
جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ
وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا
زُرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢]، وكذلك ضرب النبي
صلى الله عليه وسلم الأمثال في كلامه
ومن ذلك قوله: "... إنَّ المنبت لا أرضاً
قطع ولا ظهراً أبقى" (١) ومن أمثال العرب
في الجاهلية قولهم: "كيف أعاودك وهذا
أثر فأسك" (٢) وقولهم: "سبق السيف
العذل" (٣) وقولهم: "تسمع بالمعيدي خير
من أن تراه" (٤) وكذلك قولهم: "إنَّ الليلَ
طويلٌ وأنت مقمّر" (٥) وقولهم: "اضراطا
وأنت الأعلى" (٦).

هذا، وأمثال العرب أكثر من أن تحصى
أو تعد وقد ألفت فيها المصنفات الضخمة
التي منها أمثال العرب للمفضل الضبي،
والأمثال للسدوسي والأمثال لابن سلام،

(١) الزهد والرقائق، ابن المبارك (أبو عبد الرحمن عبد الله بن واضح الحنظلي التركي المزوزي)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا ط، بلا ت ط، ص ٤١٥.

(٢) أمثال العرب، المفضل الضبي (ابن محمد بن يعلي بن سالم)، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت. لبنان، ط ١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص ١٧٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٢.

كافه وحذف آخره^(٨). ومن الأمثال المستشهد بها قولهم: "أسائرُ اليومَ وقد زال الظهر!"^(٩) استشهد به الزمخشري في باب (إضمار عامل المفعول فيه)^(١٠). أكثر النحاة من الاستشهاد بالأمثال العربية؛ وذلك لأنَّ الأمثال تحفظ وتنقل كما هي، الأمر الذي جعل النحوي يطمئن إلى صحتها، وبعدها عن اللحن جعلها مصدراً مهماً وُضع عليه الكثير من القواعد.

المصدر الرابع

الحديث النبوي الشريف

هو كلام النبي محمد صلى الله عليه وسلم الصادق المصدق الذي زكاه ربه جلَّ في علاه تزكيةً شاملةً، فقد زكى خلقه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، زكى عقله: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ [التوير: ٢٢]، زكى فؤاده: ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [النجم: ١١]، زكى بصره: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: ١٧]، زكى صدره: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، زكى ذكره: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (٨) انظر الخصائص، ابن جني، ج ٣، ص ١٢٠. (٩) الأمثال، ابن سلام، ص ٢٤٥. (١٠) انظر الفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله)، تحقيق علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م، ص ٨٢.

حملاً على الحكاية وقد أورده في باب (ما وقع من الأفعال للجنس على معناه)^(١) وكذلك استشهد به ابن السراج^(٢). وكذلك من الأمثال المستشهد بها قولهم: "عسى الغوير أبوسا"^(٣) وقد استشهد بهذا المثل المبرد على تقدير خبر ليس بجملة فعلية وتقدير المثل عنده (عسى الغوير أن يكون أبوسا)^(٤) وقد استشهد به ابن جني في خصائصه في ذات المسألة^(٥). وابن الأنباري في إنصافه^(٦). ومن الأمثال المستخدمة في التقعيد قولهم: "أطرق كرا"^(٧) إذ استشهد به ابن جني فيما كان أصله مفتوحاً فكسر عند الجمع مع حذف في آخره، فكلمة (كرا) بكسر الكاف أصلها (كروان) بفتح الكاف اسم طائر لا ينام الليل، فعند الجمع فتحت

(١) المقتضب، المبرد، ج ٢، ص (١٤٥-١٤٠).

(٢) انظر الأصول في النحو، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت، بلاط، بلا ت ط .، ج ١، ص ١١٥.

(٣) مجمع الأمثال، الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت-لبنان، بلاط، بلا ت ط، ج ٢، ص ١٧.

(٤) انظر المقتضب، المبرد، ج ٣، ص ٧٠.

(٥) انظر الخصائص (أبو الفتح عثمان)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، بلاط، بلا ت ط .، ابن جني، ج ١، ص ٩٩.

(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ج ١، ص ١٣٢.

(٧) وتمام المثل (أطرق كرا إنَّ النعام في القرى)، مجمع الأمثال، الميداني، ج ١، ص ٤٣١.

صلى الله عليه وسلم قوله: " ليس من أم بر أم صيام في أم سفر" (٤).

لتلك الفصاحة صنف الحديث النبوي الشريف واحداً من مصادر التقعيد النحوي، إلا أن الخلاف قد دار حول الاستشهاد بالحديث لا لعدم فصاحة صاحبه صلى الله عليه وسلم؛ ولكن لأن الفقهاء جوزوا رواية الحديث بالمعنى؛ ولأن كثيراً من حملته من الأعاجم، لذا لم يستشهد به النحاة الأوائل، بحجة أنه قد دخل لفظه الحذف والزيادة والتبديل؛ لتجويز روايته بالمعنى.

والحق أن النحاة الأوائل قد استشهدوا بالحديث النبوي الشريف، إلا أن اعتمادهم عليه كان قليلاً إلى حد يصل لدرجة الندرة في بعض مؤلفاتهم.

وإن أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث هو أبو الحسن بن الضائع، حينما نبه إلى أن النحاة المتقدمين لم يستشهدوا به على قواعد النحو، وعلل ذلك بأن الأحاديث رويت بالمعنى، وفي ذلك يقول: " تجويز

الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد في إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل (أبو عبد الله بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بلا من، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ج ٣٩، ص ٨٤.

[الشرح: ٤]، زكى هدايته: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، زكى قوله: ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣]، وهذه التزكية الشاملة دلالة على أن كمالات الأخلاق انتهت عند قدمه صلى الله عليه وسلم.

وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أنا أفصح العرب بيد أي من قريش ونشأت في بني سعد بن بكر" (١) وهو القائل: "أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب، أنا أعرب العرب ولدتني قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر، فأنى يأتيني اللحن" (٢) وهو القائل: "بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنَصَرْتُ بِالرَّعْبِ... (٣)"، ليس هذا فحسب بل كان صلى الله عليه وسلم يخاطب كل قبيلة بلسانها، إذا يروى عنه

(١) شرح السنة، البيهقي (أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البيهقي الشافعي)، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ج ٤، ص ٢٠٢.

(٢) المعجم الكبير، الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم)، تحقيق حمد بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢، بلا ت، ج ٦، ص ٣٥.

(٣) صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر)، البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بلا من، ط ١، ١٤٢٢هـ، ج ٤، ص ٥٤.

والفراء وعلي بن المبارك والأحمر وهشام
الضرير من أئمة الكوفيين؛ لم يفعلوا ذلك
المسلك^(٣). ومنذ ذلك الحين انقسمت
آراء العلماء حول الاحتجاج بالحديث
النبوي الشريف إلى ثلاثة مذاهب: المنع
مطلقاً والجواز بشروط والجواز مطلقاً،
وفيما يلي عرضها بإيجاز.

المذهب الأول: المنع مطلقاً:

المنع مطلقاً قال به ابن الضائع وتلميذه
ابن حيان وتبعهما جلال الدين السيوطي
في المشهور عنه، وذلك ما يفهم من
قوله: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم
فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ
المروي وذلك نادر جداً، إنما يوجد في
الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن
غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد
تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها
فرووها بما أدت إليهم عباراتهم فزادوا
ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً
بالألفاظ..."^(٤) بل أنكر على ابن مالك
صراحةً استشهاده بالحديث النبوي
الشريف وذلك بقوله: "أنكر على ابن
مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ
الواردة في الحديث"^(٥) وقد شاركهم في

في ذلك على القرآن وصريح النقل عن
العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز
النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى
في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى
الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب^(١)،
وقد وجه ابن الضائع نقداً لابن خروف
لاستشهاده بأحاديث النبي صلى الله
عليه وسلم إذ يقول ابن الضائع في ذلك:
"وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً،
فإن كان على وجه الاستظهار والتبريك
بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله
أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس
كما رأى"^(٢).

وكذلك ممن منعوا الاستشهاد بالحديث
في التقعيد النحوي أبو حيان؛ إذ
وجه نقداً لصاحب كتاب التسهيل عند
شرحه له بقوله: "قد أكثر هذا المصنف
من الاستدلال بما وقع في الأحاديث
على إثبات القواعد الكلية في لسان
العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين
ومن المتأخرين سلك هذه الطريقة غيره،
على أن الواضعين الأولين لعلم النحو
المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي
عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل
وسيبيويه من أئمة البصريين والكسائي

(٣) المصدر السابق، ج ١، ص ١٠.

(٤) الاقتراح، السيوطي، ص ٢٩.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٩.

(١) خزانة الأدب، البغدادي، ج ١، ص ١٠.

(٢) خزانة الأدب، البغدادي، ج ١، ص ١٠.

بالحديث النبوي الشريف هو ابن خروف وتبعه ابن مالك والرضي، وعاب عليهم ذلك. إلا أنني قد عثرتُ على ما ينافي أن ابن خروف هو أول من استشهد بالحديث وهو ما ذهب إليه أحمد مكي الأنصاري من أن الفراء هو أول من استشهد بالحديث^(٣). هذا رغم ذكر أبي حيان التوحيدي للفراء في عداد من لم يستشهدوا بالحديث النبوي الشريف، وهذا الأمر يحتاج إلى وقوف عند مؤلفات الفراء النحوية حتى يتبين لنا الصواب.

أما جمهور المحدثين فقد تبناوا هذا المذهب وهو الجواز مطلقاً وعلى مقدمتهم الدكتور محمود فجال في كتابيه (الحديث النبوي في النحو العربي) و(السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي)، ونُشر هذان الكتابان بِنادي أبها الأدبي بالمملكة العربية السعودية، والدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف)، وسعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو)، والشيخ فتاح السليم في كتابه (المعيار في التخطئة والتصويب).

وقد صرَّح محمود فجال بمذهبه (٣) انظر أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، نشر الرسائل الجامعية، بلا م ن، بلاط بلا ت ط، ص ٨٨.

تبني هذا الرأي الدينوري حين ذكر أن النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب، ولم يذكر الحديث النبوي.^(١) واستدل أصحاب هذا المذهب بأن أكثر الأحاديث رويت بالمعنى، وأن أكثر رواها من العجم الذين لا يحسنون اللسان العربي، وهذا هو السبب الأقوى لدى أصحاب هذا المذهب ولدى النحاة الأوائل الذين لم يعتمدوا الحديث النبوي مصدراً للتعديد النحوي.

المذهب الثاني: الجواز بشروط:

هذا هو مذهب الشاطبي؛ إذ جَوَّز الاحتجاج بالحديث النبوي بشرط أن يكون الحديث المحتج به ممَّا نقل لفظاً، كالأحاديث التي يُقصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم والأمثال النبوية^(٢).

المذهب الثالث: الجواز مطلقاً:

أصحاب هذا المذهب بعض المتقدمين وجمهور المتأخرين والمحدثين. أما المتقدمون فقد ذكر أبو حيان في شرح التسهيل للمراذي أن أول من استشهد

(١) انظر المصدر السابق، ص ٣٢.

(٢) انظر ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير (دراسة نحوية في صحيح البخاري)، ثروت السيد عبد العاطي رحيم، رسالة ماجستير، مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، إشراف أ. د عبد الرحمن السيد و أ. د أمين علي السيد، بلا ت، ص ٧.

أدلة المانعين بما يأتي^(٥):

١ / إن رواية الحديث بالمعنى أمرٌ تلفٌ فيه بين علماء الحديث، ومن أجازها جعل أهم شروطها أن يكون الراوي عالماً بلغة العرب وبما يحيل الألفاظ عن معانيها، هذا ولا يخفى أن تغيير بعض الألفاظ من قبل بعض الرواة قد وقع في رواية الشعر أيضاً فنجد البيت الواحد يُروى بأوجه عدة، فلماذا تكون رواية الشعر بالمعنى حجة في النحو، ولا يكون الحديث النبوي كذلك، مع ملاحظة تشدد علماء الحديث في اشتراط عدالة الراوي وضبطه لما يرويه بما ليس له مثل في رواية الشعر.

٢ / أما قول من قال بأن الحديث قد دخله الوضع والحذف والزيادة والتبديل؛ فلم يعد لهذا مكاناً بعد تدوين كتب الصحاح، وقد كان كثيراً منها موجوداً بين أيدي النحاة منذ عصور التععيد.

ومهما يكن من أمر الخلاف الدائر حول مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف فإن العلماء النحاة المقعدين الأوائل لم يحتجوا بالأحاديث النبوية

(٥) انظر ظاهرة النفي في الحديث الشريف، ثروت السيد، ص ٨.

بقوله: "وأذهبُ مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً"^(١) وأضاف قوله: "وبتبني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقاً نكون قد وسعنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاستشهاد، وبالاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال ليصبح ربع النحو به خصيباً"^(٢).

أما الدكتورة خديجة الحديثي فقد قالت: "يصح الاحتجاج بالحديث وفق الشروط التي وضعوها وبما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول ممّا جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها مستخلصين منها القواعد"^(٣).

أما سعيد الأفغاني فقد فنّد حجج المانعين وانتهى إلى قوله: "لا أدري لم ترفع النحويون عمّا ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال فأصبح ربع اللآة به خصيباً بقدر ما صار ربع النحو منه جديباً"^(٤) وقد ردّ هؤلاء المؤيدون على

(١) الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، نادي ألبها الأدبي، ألبها، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ٣١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ط ١٩٨١م، ص ٤٢٧.

(٤) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، ص ٥٣.

خلاف كبير فيه وفي القراءات القرآنية. وكما حدّد النحاة مصادرَ بعينها تُؤخذ منها اللغة ويبنى عليها النحو فقد حددوا - كذلك - حدوداً مكانيةً وزمانيةً لذلك الأخذ خصوصاً فيما يتعلق بأشعار وأمثال العرب وكلامهم، أمّا الحدود المكانية فهي بوادي نجد والحجاز وتهامة بل سموا فيها قبائل بعينها؛ لسلامتها وبعد أسنتها عن اللحن، وأمّا عن الحدود المكانية فقد جعلوا القرن الثاني هو نهاية الاستشهاد بالحضر والقرن الرابع هو نهاية الاستشهاد بالبادية.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج ولعلّ من أبرزها ما يلي:

١ / يُعدّ القرآن الكريم المصدر الأوّل على الصعيد النظري والمصدر الثاني على الصعيد العملي.

٢ / عرض النحاة القراءات على كلام العرب فما خالفه منها أولوه فإنّ تعذّر عليهم التأويل لم يترددوا في تخطئتها أو وصفها بالشذوذ.

٣ / وثق النحاة في الشعر أكثر من النثر لأنّ الشعر ضابطه الوزن والنثر لا ضابط له؛ لذا كان الاستشهاد بالشعر أكثر من النثر.

الشريفة لتلك الأسباب الأنفة الذكر، وهذا لا يعني أنّهم لم يوردوها في مصنفاتهم، بل أوردوها ولكن على قلة، وحتى هذا القليل أوردوه على وجه التمثيل لا الاحتجاج والاستشهاد.

وأرى فيما أرى أنّ النحاة الأوائل لم يحتجوا بالحديث النبوي الشريف لا لتلك الأسباب الأنفة الذكر؛ وإنّما حدث عدم الاستشهاد بها لأنّ النحاة لا يستشهدون للقاعدة النحوية العامة المطردة، ولكن استشهداهم لما شذّ عن القاعدة، ولم يلتمسوا الشذوذ في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنّ أحاديثه من الفصاحة بمكان، فلا وجود للشذوذ فيها، وإذا رجعنا إلى الشواهد النحوية لتبين لنا أنّها شواهدٌ جيء بها للاستدلال على ما خرج عن قواعدهم، وعليه فإنّ عدم الاستشهاد بها لا يعدّ منقصةً في حقها بل يُعدّ كملاً لها والله تعالى أعلم.

الخاتمة

وعليه يمكن حصر المصادر التي تم بناء صرح النحو العربي عليها في القرآن الكريم وقراءاته المتعددة والشعر العربي برجزه والأمثال العربية وكلام العرب الفصح والحديث النبوي الشريف على

الرسائل الجامعية، بلا م ن، بلا ط،
بلا ت ط.

٣/ الأصول في النحو، ابن السراج

(أبو بكر محمد بن السري بن سهل
النحوي)، تحقيق عبد الحسين
الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان -
بيروت، بلا ط، بلا ت ط.

٤/ الاقتراح في علم أصول النحو،

السيوطي (جلال الدين)، قرأه
وعلق عليه محمد سليمان ياقوت،
دار المعارف الجامعية، بلا م ن،
ط ٢٦٤١هـ - ٢٠٠٦م.

٥/ الأمثال، ابن سلام (أبو عبيد القاسم

بن عبد الله الهروي البغدادي)، تحقيق
عبد المجيد قطامش، دار المأمون
للتراث، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦/ أمثال العرب، المفضل الضبي (ابن محمد

بن يعلي بن سالم)، تحقيق إحسان
عباس، دار الرائد العربي، بيروت -
لبنان، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٧/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين

النحويين البصريين والكوفيين، ابن
الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن
عبد الله الأنصاري أبو البركات
كمال الدين)، المكتبة العصرية، بلا
م ن، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤/ تم الاستشهاد بالأمثال العربية
لقدمها؛ وما كان قديماً كان بعيداً
عن اللحن.

٥/ لم يستشهد النحاة بالحديث
النبوي الشريف لأن العلماء جوزوا
روايته بالمعنى وإنما السبب هو أن
الاستشهاد يكون لما شذ عن القاعدة
وليس في أحاديث النبي صلوات
ربي وسلامه عليه شذوذ.

التوصيات:

١/ الوقوف على ما تم الاستشهاد به
من القراءات القرآنية.

٢/ دراسة مصنفات الفراء (يحيى بن
زياد) للتأكد من صحة الرأي القائل
باستشهاد الفراء بالحديث النبوي
الشريف، مع ضرورة التفريق ما
بين إيراد الحديث كمؤصل للقاعدة
ومؤكد لها وممثل لها وبين الثلاثة
بون شاسع في الاستخدام.

المراجع

١/ القرآن الكريم.
٢/ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو
واللغة، أحمد مكي الأنصاري،
المجلس الأعلى لرعاية الفنون
والآداب والعلوم الاجتماعية، نشر

- ٨ / أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بلاط، ن، بلاط، بلاط ط.
- ٩ / البرهان في علوم القرآن، الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط ٢، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ١٠ / البيان والتبيين، الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى الليثى)، دار ومكتبة هلال، بيروت، ط ١٤٢٣هـ.
- ١١ / جمع القرآن الكريم في عهد الخلفاء الراشدين، السندي (أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، بلاط، بلاط ط.
- ١٢ / الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه (الحسين بن أحمد أبو عبد الله)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط ٤، ١٤٠١هـ.
- ١٣ / الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، نادي أبها الأدبي، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ١٤ / الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤١٣، ٢هـ - ١٩٩٣م.
- ١٥ / خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي (عبد القادر بن عمر)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٦ / الخصائص، ابن جنى (أبو الفتح عثمان)، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، بلاط، بلاط ط.
- ١٧ / الزهد والرقائق، ابن المبارك (أبو عبد الرحمن عبد الله بن واضح الحنظلي التركي المزوزي)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلاط، بلاط ط.
- ١٨ / سيرة ابن إسحق (كتاب السير والمغازي)، ابن إسحق (محمد بن يسار المطلبي بالولاء المدني)، تحقيق زهير زكار، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢٥/ في تاريخ الأدب الجاهلي، علي الجندي، مكتبة دار التراث، بلا م ن، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٦/ الكامل في اللغة والأدب، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٧/ الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٨/ لسان العرب، ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين الأنصاري الرويفعي الأفرريقي)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٩/ مجمع الأمثال، الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت-لبنان، بلا ط، بلا ت ط.

٣٠/ المحتسب، ابن جني (أبو الفتح عثمان الموصلي)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، بلا م ن، ط٢٠، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣١/ المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٩، بلا ت ط.

١٩/ شرح السنة، البغوي (أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي)، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٠/ صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر)، البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بلا م ن، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢١/ طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي (محمد)، قرأه وشرحه أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، مطبعة المدني، بلا ت ط.

٢٢/ العقد الفريد، ابن عبد ربه (أبو شهاب الدين أحمد بن محمد بن حبيب بن حدير بن سالم الأندلسي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٣/ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني الأزدي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بلا م ن، ط٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٤/ في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

- ٣٧ / مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، ضبط وشرح وتقديم محمد الأسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٣٨ / مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني (محمد عبد العظيم)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، بلا م ن، ط٣، بلا ت ط.
- ٣٩ / موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ط١٩٨١م.
- ٤٠ / نقد الشعر، قدامة ابن جعفر (ابن قدامة بن زياد البغدادي أبو الفرج)، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، ط١، ٢٠٢هـ-١٣٠٢هـ.
- ٤١ / النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (محب الدين أبو محمد بن محمد بن المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ط١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٣٢ / مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل (أبو عبد الله بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بلا م ن، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ٣٣ / معاني القرآن، الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشبلي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، بلا ت ط.
- ٣٤ / المعجم الكبير، الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي أبو القاسم)، تحقيق حمد بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، بلا ت ط.
- ٣٥ / انظر المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله)، تحقيق علي أبو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط١.
- ٣٦ / المقتضب، المبرد (محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأسدي أبو العباس)، تحقيق محمد عبد الخالق عطيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا ط، بلا ت ط.